اسم المصدر : الرياض

التاريخ: 2013-09-24 رقم العدد: 16528 رقم الصفحة: 20 مسلسل: 103 رقم القصاصة: 1

وسائل التعبير عن المطالب الشعبية تبحث عن تفاعل أكبر من «السلطة التنفيذية»

انتقد للإصلاح.. ولكن لا تشكك في منجزات وطنك أو تسيء لرموزه

هي ليست مناسبة تعيدنا إلى الوراء بحثاً عن إرث نستذكره، أو نتوقف عنده، أو حتى نستلهم عبره من المواقف والأحداث، ولكنها مع كل ذلك هاجس نحمله؛ استشعاراً بقيمة الانتماء، والوحدة، والتضحية، ومسؤولية العمل المشترك، والوعي بأهمية ما تحقق من منجزات، وما يمكن أن نساهم فيه بناءً وتنمية، وما يتوجب أن نحرسه خوفاً عليه، وحباً فيه.

ذكرى اليوم الوطني هي كل ما نحمله في دواخلنا من مشاعر، وصدق، وحب لهذا الكيان وقادته، ولكنه مع ذلك مسؤولية نحملها جيلاً بعد آخر، ومسؤولية أكبر حين نشكّل بوعينا «حوائط صد» ضد كل من يحاول زعزعة أمن الوطن، واستقراره، أو حتى من يشكك في منجزاته أو يسيء لرموزه.

«ندوة الثلاثاء» تناقش هذا الأسبوع -بمناسبة اليوم الوطني- وسائل التعبير عن المطالب الشعبية بحثاً عن تفاعل أكبر من «السلطة التنفيذية» للتجاوب معها، واحتوائها، وحلها، مع التفريق بين النقد الذي يؤسس ويشارك في عملية الإصلاح على كافة المستويات، وبين الانتقاد الذي يسيء، وتحديداً في مواقع «النت» وشبكات التواصل الاجتماعي.

المشاركون في الندوة أكدوا على أهمية التفاعل مع مطالب المواطنين أكثر من الاهتمام بوسائل التعبير عنها «عدسة- يحيى الفيفي»

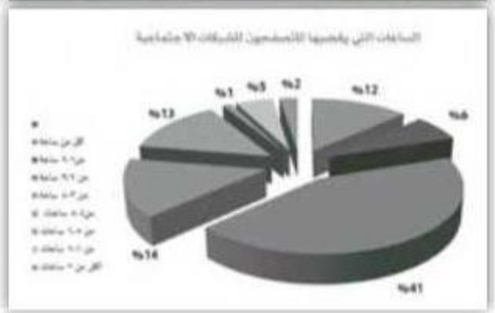

المواطن يُفترض ألاّ يصل إلى مرحلة الشكوى بل يجب أن تصله الخدمات في موقعه ولا يبحث عن وسائل أخرى

اسم المصدر : الرياض

التاريخ: 2013-09-24 رقم العدد: 16528 رقم الصفحة: 20 مسلسل: 103 رقم القصاصة: 2

«تويتر» الأكثر استخداماً!

■ كشفت نتائج "مسح الكتروني" أن السعوديين أكثر استخداماً لـ"تويتر" مقارنة بالشبكات الاجتماعية الأخرى مثل "فيسبوك".

وأظهر المسح أن (٨٧٪) من المستطلعين قالوا بأنهم يستخدمون "تويتر" بينما أشار (٤٤٪) منهم بأنهم يستخدمون "فيسبوك". وذكر (٤١٪) من الذين شملهم المسح أنهم يقضون ما بين ساعتين إلى ثلاث ساعات على الشبكات الاجتماعية يومياً.

وحول مخاطر شبكات التواصل الاجتماعي، أوضح (٨٥٪) من المستطلعين أنها تعتمد على نوعية الاستخدام الشخصي، وذكر (١٨٪) أنه ليس هناك مخاطر، وقال (٥٪) منهم أن هناك مخاطر حقيقية وراء استخدام هذه الشبكات.

وأظهر المسح تفوقاً واضحاً للذكور في استخدام الشبكات الاجتماعية مقارنة بالإناث، حيث ذكر (٧١٪) من الذكور أنهم يستخدمون الشبكات الاجتماعية مقارنة بـ(٢٩٪) من الإناث اللاتي شملهن المسح، كما أن السعوديين في الفئة العمرية من (٣٠-٣٥) هم الأكثر استخداماً للشبكات الاجتماعية.

الجامعات عاجزة عن احتواء الجيل الحالي!

■ تساءل الزميل "خالد الربيش" عن غياب دور الجامعات في تعزيز مظاهر الانتماء الوطني بين الشباب وتصحيح بعض المفاهيم المغلوطة والمؤدلجة أحياناً»، وأجاب "د. فهد الطيّاش"، قائلاً: الجامعات تشكل جزءاً أساسياً في منظومة المجتمع وتنويره، وكثيراً ما نرى بعض المؤسسات ينتابها القصور، لكنها تسعى إلى البروز حتى ولو بشكل بطيء، متأسفاً على أن بعض الجامعات بدأت تسقط وتتحول إلى جزء من الثانوية العامة، حيث لم تمارس دورها الاجتماعي، بل ركزت على عدد المقبولين والخريجين فيها، ونست أنها مطالبة بخدمة المجتمع.

وأكد "د. حمود النمر" على أن طلاب الجامعات مازالوا أسيرين لقلة الخبرة في التعامل مع قضايا المجتمع، وكذلك في كيفية التعبير عن مطالبهم، موضحاً أن وتيرة النقد في مجتمعنا عالية جداً، مبيناً أن الجامعات مهما سعت فإنها ستظل عاجزة عن الوفاء بهذا المتطلب؛ لأن بعض المؤسسات التي تطلب منها المشاركة هي عاجزة كذلك.

وشدّد الزميل "نايف الوعيل"، على أنه من الظلم تحميل الجامعات عبء تعليم المواطن كيفيّة التعبير عن رأيه وقبول الرأي الآخر، مبيناً أنّ هذه المهمة تقع على عاتق العديد من مؤسسات المجتمع، مثل المنزل والمدرسة والمسجد.

وعاد "د. فهد الطيّاش" معلقاً على أنه مازال يلقي باللوم على الجامعات؛ لأنّ الحوار داخل المسجد والمدرسة أحادي الاتجاه، وهي مرحلة خاصة بتخزين المعلومات، أمّا الجامعات فمن المفترض أن تكون المحطة الأولى في تعليم التفكير الناقد المقنّن الذي يقدم الأدلة والبراهين عندما يتم طرح وجهات النظر، وألاّ يُختزل في رأي شخصي.

إعداد - د. أحمد الجميعة

القيادة والشعب

في البداية قال "د.فهّاد الحمد": إن المرجعية التي تحكم العلاقة بين القيادة والشعب هي قواعد الدين الإسلامي الحنيف، خاصة فيما يتعلق بالأمور الكلية والقضايا العامة، ثم تنبثق في ضوء ذلك مجموعة من الأنظمة المستمدة من الكتاب والسنة النبوية، مبيناً أن منظومة القوانين والأنظمة تتم في إطار القواعد الشرعية لكنها تراعي المستجدات والمتغيرات الي يعيشها المجتمع والدولة.

وأضاف أن النظام الأساسي للحكم قد نص في أحد مواده على أن الحكم يستمد سُلطته من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وهذه هي شرعية الحكم، وبالتالي هي الشرعية التي تحكم العلاقة بين القيادة والشعب، وعندما يبايع المواطنون الملك فإنهم يبايعونه على كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم.

وأشار إلى أن النظام الأساسي للحكم حدد طبيعة العلاقة بين الحاكم والشعب، من خلال تأكيده على مسؤولية الدولة في تحقيق العدل والشورى والمساواة بين المواطنين، وأن الدولة معنية بحقوق الإنسان، مضيفاً أنه تم تقنين سياسة الباب المفتوح المتبعة في المملكة منذ المراحل الأول لتأسيس المملكة بتخصيص المادة (٤٣) من النظام لذلك، والتي تنص على أن مجلس الملك ومجلس ولي العهد مفتوحان لجميع المواطنين وكل من له شكوى أو مظلمة، بل إنه من حق كل فرد مخاطبة السلطات العامة فيما يعرض له من شؤون، مبيناً أن ذلك يمثل الإطار العام للعلاقة بين القيادة والحاكم وبين الشعب.

سمات العلاقة

وعلّق "د.فايز الشهري" قائلاً: إن سمات العلاقة بين القيادة والشعب نموذج فريد، فهي علاقة تعاقد بين القيادة والشعب، تمت بشكل فيه قدر من الاتفاق على الأهداف، مؤكداً على أنه كثيراً ما سمعنا العديد من الأفكار في إنشاء الدول، لكنها لم تكن تجارب ناجحة، على الرغم من أنها أفكار نبيلة، لكنها سرعان ما تحولت إلى إقصاء وحرمان الناس من الموارد الطبيعية وغير والمساواة الموجودة في تلك البلاد، وكذلك تكريس الحكم القائم على التسلط.

وقال إن المملكة أوجدت نموذجاً لافتاً من العلاقة بين القيادة والشعب، قائمة على أساس متين وهو التوحيد "لا إله إلا الله محمد رسول الله"، وكذلك الوحدة الوطنية والسياسية والجغرافية التي استطاعت أن توحّد هذه الجزيرة، التي ظلت مشتتة ومبعثرة عبر مئات السنين، مضيفاً أنه حينما يتم تأسيس دولة بهذا الرسوخ والشموخ، ستمر بها الأعاصير والتيارات مروراً سريعاً، ولن تستقر؛ أما المملكة فقد بُنيت على فكرة نبيلة وغاية نبيلة وهي نصرة الدين ولم القبائل المتناثرة والتوحيد الجغرافي وحماية الحرمين الشريفين، لافتاً إلى أنه على الرغم من مرور الفكرة النبيلة بأعاصير في فترات وحقب تاريخية عربية من تيارات فكرية وسياسية، إلا أنه ظلت محمية بسواعد الرجال وتمسكهم بنبل الهدف، وكذلك حرص القيادة، مؤكداً على أنه في ضوء هذا كله كان التعاقد بين المواطن والقيادة والمسؤولين، وبالتالي تحولت إلى علاقة راسخة تحملها راية التوحيد.

علاقة أبوية

وأضاف "خالد الفاخري" أن الوطن يحتاج منّا الكثير، إذ إن القيادة قدمت ومازالت تقدم، بل ووفرت كل ما يحتاجه الأفراد وفق خطط مرسومة، مضيفاً أنه فيما يتعلق بالحقوق فإنه عندما نطلع على الأنظمة الموجودة، نجدها تضمنت الواجبات التي تجب على الحكومة مثل الصحة والتعليم والأمن وتوفير القضاء العادل، إضافة إلى الواجبات التي يجب على المواطن الالتزام بها، وبالتالي تصبح العلاقة علاقة تكاملية وتبادلية، مبيناً أنه يمكن تلخيصها بأنها علاقة أبوية بين القائد والشعب، وهذه هي أهم سمات العلاقة.

متغيرات العصر

وحول المتغيرات التي طرأت على هذه العلاقة؟، قال "د.فهد الطيّاش" إن كل كيان يحظى بقبول من الناس، ويحدث بينهما التحام وتجانس يدخل في إطار النظرية الشرعية، مضيفاً أن الشرعية لدى فقهاء السياسة تنقسم إلى شقّين الأول: الاعتراف بالشيء، والثاني: احترامه، مبيناً أننا أدركنا هذه الوحدة كمواطنين، وبالتالي التحمنا مع هذا القائد الذي يحمل هذا الفكر الذي أوصلنا إلى مثل هذا المُنجز العظيم، وبناءً على ذلك تمت هذه العلاقة.

وأضاف أن كثيراً من المتغيرات التي طرأت تأتي نتيجة لاتساع مجالات التعليم والتطورات والاحتكاك الثقافي، حيث لم يعد الشعب هو ذلك القليل الموجود في كل مكان ضيق، حيث أصبحنا جزءاً من هذا العالم نستفيد منه ويستفيد منا، لذلك كثيراً ما نكتوي بأي صدمات تحدث في العالم، مبيناً أنه قياساً بالفرضية العلمية نجد أنه كلما زاد الاحترام وزاد التعرف على أهمية هذا الكيان عززنا علاقتنا به، وبالتالي أصبح الالتحام أشد قوة بالقيادة.

حجم التحديات

وتداخل "د. حمود النمر"، قائلاً: أعددت دراسة قريبة من هذا الموضوع تتعلق باتجاهات النقد نحو الأحداث والقضايا الوطنية المنشورة في الصحافة المحلية، باستخدام منهج تحليل المضمون، مضيفاً أنه عقد ورشة عمل مع مجموعة من المتخصصين لاختيار أهم القضايا والأحداث الوطنية التي تم التركيز عليها في الصحافة المحلية، خاصة تلك المواضيع التي يكتبها القراء، وسترى الدراسة النور قريباً، مشيراً إلى أن التحديات التي تواجه المملكة متسارعة ومتطورة، وتتزايد يوماً بعد آخر، حيث ضاعفت الثورة الاعلامية من التوسع في التحديات بعد أن كانت في السابق محلية، لكنها الآن أصبحت عالمية، مشدداً على أهمية إبراز أهمية الوطن في نفوس وذاكرة المواطن.

سياسة التدرج

وقال "د.فهاد الحمد" إن المنهج الذي نسير عليه في المملكة في الإصلاح والتطوير هو مسار واقعي متدرج يدرك متغيرات العصر وضرورة التكيف معها، ولكن بشيء من العقلانية وعدم التسرع، مبيناً أننا نسير في الاتجاه الصحيح وحققنا نجاحات في أمور كثيرة لم تكن موجودة، ولم نكن حتى نتصور وجودها لدينا، موضحاً أن عمر هذه الدولة لم يبلغ مئة عام حتى الآن هو فقط (٨٣) عاماً، ولو نظرنا إلى ما تحقق لدينا من منجزات في جميع المجالات لم تكن واردة في خيال المواطنين لأدركنا أن مايتحقق هو كثير بكل المقاييس ولكننا نطمح دائما إلى ماهو أفضل، مشيراً إلى أمثلة ذلك وجود الانتخابات البلدية، حيث كنا إلى عهد قريب لا نعرف شيئاً عن مصطلح الانتخابات، وفي الانتخابات البلدية القادمة ستشارك المرأة فيها، وفي مجلس الشورى لدينا (٣٠) امرأة، مما يشكل (٢٠٪) من أعضاء مجلس الشورى، وهذا في رأيي الشخصي ليس نقلة ولا إصلاحاً، وإنما هي ثورة نستحق منّا التقدير ونحسب لقائدنا الفذ الملك عبدالله بن عبدالعزيز -حفظه الله-.

وأضاف: بدأنا نقطف ثمار مشاركة المرأة السعودية في مجلس الشورى من خلال تعبيرها عن رأيها في جميع القضايا، وكذلك مشاركتها الرجل في رسم شؤون المجتمع، ذاكراً أنه إذا أخذنا الإعلام كمثال -المقروء منه والمشاهد- وقارناه مما كان قبل خمسة أعوام فقط، لأدركنا أن هناك بوناً شاسعاً بين الإعلام في الماضي والإعلام الحاضر.

حقوق مواطن

وفيما يتعلق بحقوق المواطن أمام المؤسسات الرسمية، قال "د.فايز الشهري": إن حقوق المواطن ينبغي أن تصل إليه وألا نتركه يبحث عن وسائل أخرى، وهذا في رأيي هو الوضع الطبيعي، وهو أن تصل الخدمات إلى المواطن في موقعه، مضيفاً أن لدينا تجارب ناجحة في بعض المؤسسات في التوظيف الالكتروني، والتعليم الالكتروني، وهذا الأمر لا يتحقق إلاّ بوجود إمكانات وإرادة وقرارات قوية تساعد على توصيل الخدمات عن طريق الوسائل الالكترونية إلى جميع المدن والقرى والهجر.

وعن تفاعل المسؤول مع مطالب المواطن بغض النظر عن وسيلة التعبير عنها»، أكد "د.فهاد الحمد" على أن المواطن يجب ألا يصل إلى مرحلة الشكوى، بل يجب أن تصله الخدمات المطلوبة؛ لأن هذا حق من حقوقه، وهذا ما نص عليه النظام الأساسي للحكم بنص صريح.

معلومات خاطئة

وقال الزميل "هاني الغفيلي": إنه كثيراً ما يعتري بعض المؤسسات الحكومية القصور في أداء دورها تجاه المواطنين، وهذا يعود من وجهة نظري إلى عدم وجود معلومات واضحة عن أسباب هذا القصور، يصاحبها نقل معلومات خاطئة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، مستدلاً بما رصدته "الرياض" الأسبوع الماضي عن المعلومات المتداولة في تلك المواقع، حيث إن (٩٠٪) من المعلومات المتداولة ليست مستندة على حقائق؛ لذلك يبني عليها المواطنون صوراً سلبية عن مجتمعهم، وفي المقابل تلتزم المؤسسات الحكومية الصمت، ولا تجتهد في نفي تلك المعلومات، مما يؤدي إلى تراكمها وتصبح بالتالي حقيقة من وجهة نظر المواطن.

دون قيود

وقال الزميل "عماد العباد" إذا افترضنا أن الإعلام التقليدي له سطوة؛ فإن الإعلام الجديد له سطوات، حيث أصبح الناس يتداولون المعلومات دون قيود، ولا يخفى علينا أن معظم هؤلاء الناس من البسطاء، ومن السهل تجييشهم من قبل بعض المغرضين، خاصة في الجوانب التي تمس حقوق هؤلاء، مضيفاً الخطورة تكمن في الإعلام الجديد، حيث إن قضية المطالب الشعبية والتعبير عنها لا تقف عند حد معين، وهي موجودة في جميع المجتمعات شئنا أم أبينا، ونحن نتابعها الآن ولا نستطيع التنبؤ بمستقبلها؛ نتيجة تسارع تطور هذه التقنيات التي تخرج كل يوم بمبتكرات جديدة، مؤكداً على أن الحل في هذه الحالة لا يمكن أن يتم في وقت وجيز، وإنما يحتاج إلى دراسات كبيرة بشرط أن يسعى المسؤولون إلى البحث عن حلول ناجعة عن طريق متابعتهم كل جديد، وعدم ترك فجوات بينهم وبين المواطنين.

مشاركة المواطن

وتداخل "د.فهاد الحمد"، قائلاً: "أعتقد أننا ركزنا على الوسائل الإعلامية، وحصرنا علاقة المواطن والمسؤول بالشكاوى والطلبات، بيد أنّ المطلوب ونحن نتحدث عن العلاقة بين القيادة والشعب هو الحديث عن تعزيز مشاركة المواطن في اتخاذ القرارات التي تمس حياته، فمتى ما أدرك المواطن أن له دوراً في منظومة صنع القرار خاصة في مجال الخدمات العامة استطعنا أن نقلل من تلك الشكاوى والطلبات والاقتراحات، لذا أنا متفائل بتجربة المجالس البلدية، فمع أنها تعد تجربة مُبكرة إلاّ أنها -إن شاء الله- ستتبلور شيئاً فشيئاً إلى أن تصل إلى مرحلة النضج، وبالتالي سنجد حلولاً لكثير من القضايا".

وأضاف أنّ الأمر ينطبق أيضاً على مجلس الشورى، إذ إنّه مطلوب من اللجان المتخصصة خلال المناقشات التي تتناول القضايا التي تهم المواطنين أن تتوسع في دعوة بعض الممثلين من المواطنين وممثلي المجتمع المدني بشكل أوسع؛ حتى يتم استيفاء الموضوعات المطروحة للنقاش الخاصة بقضايا المواطنين، وكما أعلم فإنّ المجلس الآن في طور تعزيز وتوسيع دائرة مشاركة المواطن فيما يتم اتخاذه من توصيات من قبل اللجان ومن القرارات التي يتخذها المجلس.

حسابات مجهولة

وتداخل الزميل "د.أحمد الجميعة"، قائلاً: هناك فرق كبير بين النقد والانتقاد، ولكن الأهم لماذا يلجأ المواطن إلى الانتقاد الجارح والمسيء والمشكك أحياناً ولا يستهدف النقد للتطوير ومعالجة القصور؟.

وعلق "د.الشهري": إذا اتفقنا أنّ متغيرات العصر أصبحت كثيرة؛ فإنّه

اسم المصدر : الرياض

التاريخ: 2013-09-24 رقم العدد: 16528 رقم الصفحة: 20 مسلسل: 103 رقم القصاصة: 3

د. النمر: الرأي العام لا يزال منتقداً أكثر منه ناقداً

د. الطياش: لا يكفي أن تعترف بوطنك ولا تحترمه!

الوعي الحقوقي لا يتوقف عند «الراتب ما يكفي الحاجة»!

■ أوضح "خالد الفاخري" أن هناك أفراداً يتقدمون إلى جمعية حقوق الإنسان لديهم بالفعل مشكلات وقضايا، وقد يكون لديهم كذلك مظلمة على بعض الأجهزة الحكومية، ويكون حلُها أمام الجهاز الذي يتظلمون منه، مُشيراً إلى وجود العديد من الأفراد الذين يعتقدون أنّ حقوقهم منتهكة؛ نتيجة نقص الوعي الحقوقي، وعدم إلمامهم بما تضمنته الأنظمة من حقوق.

وقال إن كثيراً ما يتم استقبال شتى أنواع القضايا من جميع الأفراد، إذ يتم النظر بداية في هذه القضايا إلى موضوع التجاوز، وأين موضوع المظلمة، مُؤكداً على أنّ هناك نسبة لا بأس بها من تلك المظالم يتضح في نهاية الأمر أنّ صاحب الشأن تجاوز بنفسه عن حقه، مشيراً إلى أنّ المملكة تتقبل أيّ نقد شريطة أن يكون نقداً موضوعياً مبنياً على الإصلاح، وليس الانتقاد أو التقليل من جهود الجهاز الحكومي.

وأضاف أنّ الجمعية خلال عملها أصدرت ثلاثة تقارير معنيّة بالشأن العام الداخلي، تضمّنت ملاحظات الجمعية من خلال زياراتها أو ما تردها من شكاوى أو ما ترصدها في عملها، مُبيّناً أنّ ما تم رصده عقب صدور أيّ تقرير من قبل الجمعية يؤكّد على أنّ هناك حرصاً من الأجهزة الحكومية على مُطالبة الجمعية بإعطائهم صورة من هذا التقرير؛ للنظر في الملاحظات الموجهة على هذا الجهاز الحكومي ليتم العمل على تعديلها، مؤكّداً على أنّ ذلك يُعدُ مؤشراً إيجابياً على تقبُل أيّ ملاحظات قد يتم رصدها.

وأشار إلى أن هاشتاق "الراتب ما يكفي الحاجة" الذي أصبح من أشهر الـ"هاشتاقات" حول العالم، فإنّ اللافت في الأمر أنّ من أطلق هذا الـ"هاشتاق" طالب بزيادة الرواتب؛ بيد أنّه لم يُطالب بتقنين ومراقبة الأسعار، ولم يُطالب بإيجاد آلية لتكثيف الرقابة على التجار، بل اتجه إلى إشارة أمور أخرى سلبيّة وفيها شيء من التحريض.

وشدّد على أنّه من الأجدى أن يتم التواصل بالطرق الرسمية، مُبيّناً أنّه سبق أن أعلن في شهر رمضان الماضي عن القبض على مُعرّفين كانا يسعيان إلى إثارة الرأي العام ومحاولة تأجيجه، وبعد البحث والتقصي اتضح أنّ من تولّى شأن هذه القضية شخصان من المقيمين في المملكة!.

اختطاف «الرأي العام» بالمعلومات المضللة!

■ قلّل "د. فهد الطيّاش" من احتمالية اختطاف الرأي العام لصالح جماعات أو قوى مؤثرة في المجتمع، مؤكداً على أن الأمر ليس كذلك، ولا يمكن أن يكون بهذه السهولة، وإنّما غياب المعلومة، أو تناقلها بشكل خاطئ أو مضلل هي من سرّب ذلك الاعتقاد، وبالتالي فتح المجال لمن ينتقد، وزاد من حالة التلبُس بين المؤسسة والفرد.

وقال إنّ الفرد مُتغيّر والانتقاد باق، وبالتالي فهو مُوجّه إلى المؤسسة، وتحديداً شخّص الوزير أو المسؤول، مُوضحاً أنّه إذا كان هناك قصور في أداء المؤسسة فإنّه يجب أن يكون هناك جهاز يعترف بهذا القصور.

وأضاف: لم تتم دراسة "سيكولوجية" المجتمع، حيث إنّ "سيكولوجية" الأزمة تُولّد مثل هذا النقد الحاد الشديد، وبالتالي فإنّه متى ما تحركت "سيكولوجية" المجتمع نحو هذا الاتجاه، كان من المُفترض أن يكون للمؤسسات حوائط صد قوية، بحيث تتمكن من التفاعل معها وتُقدّم لها المعلومات الدقيقة، لكن يبدو أن مشكلة آلية العمل المعلوماتي لدينا لا تزال بطيئة، وحركتها أحياناً "سلحفائية"، فهي لم تصل إلى الناس بالسرعة المطلوبة.

وأشار إلى أنّ الإعلام الجديد يتطلب وصول المعلومة في لحظات وليس هناك وقت للانتظار، مبيناً أن هناك من ينتقد بشدة ومن المطلوب أن تكون الجهة جاهزة للرد منذ وقتٍ مُبكّر.